«المركزي» يعمم بعدم التشدد في تقليص المدة المحددة لتجميد الحسابات

مدير في العقاري لـ«الوطن»: ٥ إلى ١٠ بالمئة معدل الحسابات المجمدة لدى معظم المصارف وسببه استخدام الحساب لغرض واحد

عبد الهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي على كل المؤسسات المالية المصرفية العاملة أنه في إطار التوجهات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالخدمات المصرفية في سورية، بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية، وتماشياً مع السياسة المصرفية التي تسعى إلى تحسين بيئة الأعمال، وتيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية لجميع المواطنين.

وأنه من خلال المراجعة الدورية لآلية تجميد الحسابات لدى المصارف، لوحظ قيام بعض المصارف بتجميد الحسابات الجارية خلال مدة زمنية قصيرة من تاريخ آخر حركة، الأمر الذي يعتبر تشدداً في الإجراءات وينعكس سلباً على سير العمليات المصرفية وسهولة إدارة الحسابات من العملاء واستمرار استخدام حساباتهم بشكل طبيعي، كما يزيد الأعباء على المصرف لجهة إعادة تنشيط الحسابات الجامدة بصور متكررة.

وحيث إن الضوابط والتعليمات النافذة الصادرة عن مصرف سورية المركزي بخصوص إجراءات تجميد الحسابات الجارية، لاسيما القرار رقم ١٤١٨/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤، تضمنت توجيه المصارف لاعتبار الحساب جامداً في حال عدم تحريكه خلال سنة من تاريخ آخر حركة على الحسابات الجارية تحت الطلب.

وعليه ودون الإخلال بأهمية متابعة حسابات العملاء واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحمايتها، تؤكد ضرورة توفر المرونة الكافية في التعامل مع الحسابات المصرفية وعدم التشدد في تقليص المدة المحددة لتصنيف الحسابات الجارية كحسابات جامدة إلا في حال وجود حالات خاصة تستدعي ذلك، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة للالتزام بذلك من الناحية التقنية والتنظيمية وبالسرعة الممكنة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير في المصرف العقاري أن معدل الحسابات المجمدة في معظم البنوك ما بين ٥ إلى ١٠ بالمئة من إجمالي الحسابات وسببه استخدامات الغرض الواحد من الحساب مثال: شخص يفتح حساباً جارياً (بيوع عقارية) فقط لغرض استكمال اشتراطات عملية التوثيق لواقعة البيع وتثبيتها لدى السجل العقاري وبعدها يهمل الحساب ولا يتم استخدامه من صاحبه، وطالب يفتح حساباً لغرض دفع وتسديد الأقساط وبعد التخرج يهمل الحساب ويتركه دون استخدام والأمثلة كثيرة على ذلك منها أيضاً فتح حساب جارٍ لغرض بيع مركبة وبعدها لا يتم استخدام الحساب.

وبين أن ذلك يعود لثقافة التعامل المصرفي واستخدام الحساب لمختلف الأغراض المصرفية وحالياً ومع التوسع في التحفيز على فتح الحسابات وتحول تسديد العديد من الخدمات عبر الدفع الإلكتروني بدأ يتحسن هذا الواقع.

واعتبر أن الزمن المتعارف عليه مصرفياً لاعتبار الحساب جامداً هو مضي سنة على عدم استخدامه وبعدها يعتبر الحساب جامداً يحق لصاحب الحساب في هذه الحالة الإيداع فقط دون أن يكون لديه صلاحية السحب من الحساب أو استخدامه لأي غرض أو خدمة من الخدمات المصرفية مثل التحويل وغيرها.

وأن المركزي من خلال تعميمه يمنح مرونة ومساحة أوسع لأصحاب الحسابات في المحافظة على حساباتهم والاستفادة منها وقيد المصارف بعدم تجميد الحسابات دون القرار الخاص بذلك إلا في حال وجود مبررات تدفع لتجميد الحساب.

وعن العودة لفتح الحساب بين أنه إجراء بسيط ويحتاج فقط لمراجعة الشخص صاحب الحساب لفرع المصرف الذي فتح لديه حسابه وإبراز هويته الشخصية فقط وخلال دقائق يتم تحديث البيانات في حال كانت هناك ضرورة لذلك وإعادة تنشيط الحساب وإعادته للخدمة كما كان قبل تجميده، مبيناً أن معظم المصارف تتجه لتجميد الحسابات حفاظاً على أموال المودعين والمصرف خاصة أنه بعد مضي أكثر من عام على عدم استخدام الحساب يصبح من الضرورة التعرف على حالة العميل خاصة في حالات الوفاة والسفر وغيره.

نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ٣,٦ ملايين ليرة

على ذمة المركزي للإحصاء: ٦٠ ألف ليرة متوسط إنفاق الأسرة السورية يومياً في ٢٠٢٢

رسلان لـ«الوطن»: دعم المغتربين ساعد الأسر على تلبية بعض احتياجاتها

- الرقم الرسمي لتحويلات السوريين ١١,٦ ألف مليار ليرة
- حصة السوري من المغتربين حوالي نصف مليون ليرة

محمد راكان مصطفى

انخفضت كمية استهلاك العائلة السورية من السلع والخدمات ٨١ بالمئة في عام ٢٠٢٢، مقارنة بما كانت تستهلكه في عام ٢٠٢١ (وفقاً للأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بمعزل عن التضخم وأثره)، نتيجة ظروف الحرب والعقوبات والحصار الاقتصادي، في حين ارتفعت تكاليف المعيشة وفقاً للأسعار الجارية إلى أكثر من ١٠١ تريليون ليرة، بحوالي ١٩٢٠ بالمئة عن عام ٢٠٢٠ والتي كانت نحو ٥ تريليونات ليرة، الأمر الذي أثر بشكل ملموس في المستوى المعيشي وفي ارتفاع مستويات الفقر في البلد.

إنفاق عائلي

وكشفت بيانات المكتب المركزي للإحصاء عن عام ٢٠٢٣ أن الاستهلاك النهائي العائلي التقديري في عام ٢٠٢٢ وفقاً للأسعار الجارية بلغ ١٠١,٧ تريليون ليرة، وعلى اعتبار أن عدد السكان بلغ ٢٣,٢ مليوناً نسمة، كما هو مقدر في مكتب الإحصاء فإن وسطي إنفاق الفرد الواحد على الاستهلاك وفقاً للأسعار الجارية بلغ نحو ١١٩٦٨ ليرة سورية يومياً في عام ٢٠٢٢، في حين بلغ نحو ٢٤٨ ليرة سورية في عام ٢٠١٠، بنسبة نمو بلغت ٤٧٢٢ بالمئة.

وعليه فإن الأسرة السورية (بوسطي ٥ أشخاص) أنفقت يومياً ٥٩٨٤٧ ليرة سورية على استهلاك السلع والخدمات، ما يعادل ١,٧٩٥,٢٥٢ ليرة وسطياً في الشهر.

المذهل هو كيف استطاع المواطن السوري زيادة إنفاقه على السلع والخدمات أمام الاستمرار في ارتفاع الأسعار والجمود النسبي في دخله؟! وهل يعتبر انخفاض مساهمة الدولة في الاستهلاك الخاص أن الحكومة سحبت يدها عن الدعم مع تجميدها الرواتب والأجور؟!

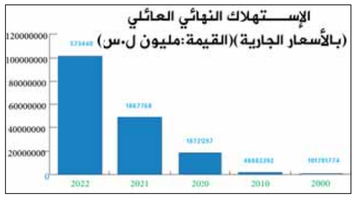

إنفاق حكومي

الإنفاق الحكومي على الاستهلاك في عام ٢٠٢٢ أيضاً شهد انخفاضاً بلغ نحو ٤٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٠، بالأسعار الثابتة (سنة أساس ٢٠٠٠)، في حين ارتفع الإنفاق وفقاً للأسعار الجارية خلال العام ٢٠٢٢ إلى ٢٤١٢ مليار ليرة ما يعادل ٥٣٩ بالمئة عما كان عليه خلال العام ٢٠١٠ والبالغ ٣٧٧ مليار ليرة، نتيجة ظروف الحرب والعقوبات والحصار الاقتصادي، والظروف الاقتصادية وتضخم الأسعار عالمياً.

ووفقاً لتقرير المركزي للإحصاء بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال عام ٢٠٢٢ نحو ١٠٤,١١٤ تريليونات ليرة بمعدل نمو ٤٥٣٧ بالمئة عن عام ٢٠١٠، وارتفع الإنفاق الحكومي البالغ ٢,٤١٢ تريليون بمعدل نمو ٥٣٩ بالمئة عن العام ٢٠١٠، في حين نما الإنفاق النهائي البالغ ١٠١,٧٠١ تريليون ليرة بمعدل نمو ٥٣٤٥ بالمئة عن عام ٢٠١٠.

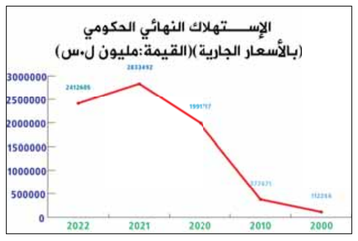

صافي الإنتاج

من جهة أخرى، بلغ صافي الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية ٨٧,٧٣٩ تريليون ليرة في عام ٢٠٢٢، وبلغ الدخل القومي بأسعار السوق ٨٥,٥٧٢ تريليون ليرة سورية، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصافي بسعر السوق ٨٨,٥٥٣ تريليون ليرة، ونصيب الفرد الواحد ٣,٦ ملايين ليرة، بنسبة نمو بلغت ٢٧٣٩ بالمئة.

في حين أن الميزان التجاري للسلع والخدمات (الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً: الواردات من السلع والخدمات) بلغ –١٩,٤٨٠ تريليون ليرة بمعدل تراجع بلغ ٥٦,٢١٢٦ بالمئة عن عام ٢٠٢٠.

حوالات

وكشف المركزي للإحصاء أن حجم التحويلات من الجارية من العالم الخارجي بلغ ١١٦٣٣ تريليون ليرة خلال عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو بلغ ٣٨ بالمئة عن عام ٢٠٢١.

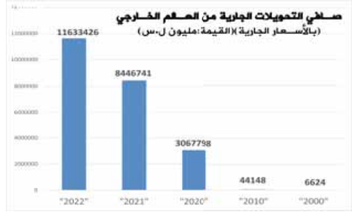

تراجع الإنفاق

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق رسلان خضور فضل عدم الدخول بأرقام المكتب المركزي لعدم تأكده من دقتها، وفضل الحديث عن الواقع الفعلي للاقتصاد خلال عام ٢٠٢٢ حيث شهدت الأسعار ارتفاعاً بشكل كبير وتضخماً على الصعيد العالمي بنسب قد تصل إلى ٣٠ بالمئة، ولكن خلال السنوات الماضية دخلنا محلياً بتضخم جامح، والرواتب والأجور ارتفعت ولكن بنسب متواضعة، وتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات، ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك في الشريحة الكبرى من المستدخمين وألا تعود لديها القدرة الشرائية، وبالتالي تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص وحتى إنفاق الحكومة.

وأضاف في تصريح لـ«الوطن»: وباعتبار أن حجم مستوراتنا كبير وكان انعكاس ارتفاع الأسعار العالمي مؤثراً، كل ذلك دفع المواطنين إلى الإنفاق باتجاه السلع الضرورية جداً، ويبقى الإنفاق على سلع الرفاهية مقتصراً على شريحة محدودة جداً مقارنة بعدد السكان.

وأشار إلى أن تواضع الدخول وانخفاضها أديا إلى تأمين المواطن السوري لاحتياجاته الأساسية، لافتاً إلى اضطرار الكثيرين للجوء إلى عمل إضافي، وإلى اضطرار البعض لبيع مدخراتهم وبيع مصاغهم أو حتى عقاراتهم أو من موارد أخرى حتى يستطيعوا إكمال حياتهم والحصول على الاحتياجات الأساسية.

ولفت إلى أن دعم المغتربين ساهم في مساعدة الكثيرين من السوريين أن يستكملوا متطلبات حياتهم ولو بمبالغ متواضعة قد تكون ١٠٠ دولار بالشهر ما أعطى فرصة ليحافظوا على جزء من قدراتهم الشرائية لعدد ليس قليلاً خاصة مع ازدياد عدد المغتربين.

ليس قراراً ولكنه سياسة

ورأى أن تحسين الوضع المعيشي ليس قراراً ولكنه سياسة تحدد كيفية إعادة توزيع الدخل والثروات من خلال الضرائب والإنفاق العام على المدى الطويل حتى يتحقق ارتفاع الدخل، معتبراً أن ضرورة ذلك ليس فقط لأسباب اجتماعية والحد من الفقر، وإنما لأسباب اقتصادية أيضاً لأن الاقتصاد يدخل في حالة ركود كامل في حال وجود تفاوت حاد بتوزيع الدخول، وبالتالي فإن المستثمرين لا يقدمون على الاستثمار.

وأكد خضور أن الاقتصاد السوري ورغم الحرب ما زال مستمراً بالإنتاج، وإن كان هناك بعض التغير عما كان عليه الوضع قبل الحرب التي لم تنته بعد، مضيفاً: ذلك رغم كل الدمار والخراب الذين حدثا في المؤسسات العامة والخاصة، فإن السؤال ما نسبة الاستهلاك من المنتج المحلي معتبراً أن هذه هي المشكلة.

وقال: للأسف جزء كبير مستورد وذلك ناجم في جزء منه عن الحصار والعقوبات ولكن المشكلة الأكبر بالسياسات التي لا تحفز على الإنتاج والاستثمار، سواء الإنتاج زراعي أم الصناعي، إلى جانب العوامل الخارجية التي نعلق عليها مشكلاتنا.

وأضاف: الصعوبات موجودة ويجب البحث ما الإمكانات الموجودة لدينا بغض النظر عن العقوبات، وأن نتحايل عليها وهذا تم في بعض المجالات التي استطاعت الإنتاج وحتى التصدير وإن كان بشكل متواضع.

من جهة أخرى أصدر البنك الدولي تصنيفاً للدول العربية، استناداً إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وحلّت سورية ضمن فئة الدول المنخفضة الدخل، في حين يبلغ نصيب الفرد وفق تصنيف البنك أقل من ١١٤٥ دولاراً سنوياً.

يشار إلى أن تقرير البنك الدولي عن الوضع المعيشي في سورية في القسم الخاص من التقرير تناول لمحة سريعة عن النتائج الرئيسية لتقرير رفاهية الأسر السورية، ففي عام ٢٠٢٢ طال الفقر ٦٩ بالمئة من السكان، أي نحو ١٤,٥ مليون سوري، وطال أكثر من واحد من كل أربعة سوريين في عام ٢٠٢٢، وقد ساهمت عدة عوامل خارجية، ولاسيما الأزمة المالية في لبنان عام ٢٠١٩، وجائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، في زيادة تراجع رفاهية الأسر السورية في السنوات الأخيرة، واعتبر التقرير أن الأسر التي تعيلها نساء والأسر النازحة داخلياً، هي الأكثر عرضةً لمخاطر الفقر.

لا داعي للانتخابات... فازوا بالتزكية في غرف اللاذقية وإدلب والقنيطرة والسويداء

رئيس لجنة الإشراف العام على الانتخابات لـ«الوطن»: ليس لنا أي علاقة بالقوائم التي يعلنها المرشحون

رامز محفوظ

أوضح رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرفة التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه لم يتم الانتهاء من دراسة الاعتراضات المقدمة في كل غرفة التجارة، لافتاً إلى وجود غرف انتهت من دراسة طلبات الاعتراض وأصدرت القوائم النهائية وبعضها لم ينته بعد.

وأشار رئيس لجنة الإشراف إلى أنه مع بداية الأسبوع المقبل سيتم الانتهاء من دراسة كل طلبات الاعتراض المقدمة وصدور القوائم النهائية للمقبولين في كل الغرف.

وقال صافي: إن غرف التجارة التي صدرت فيها القوائم النهائية بأسماء المرشحين المقبولين بعد الانتهاء من دراسة طلبات الاعتراض هي غرف تجارة دمشق وريف دمشق والسويداء والقنيطرة وحمص وحماة واللاذقية وإدلب والحسكة، في حين أن غرف التجارة التي لم يتم الانتهاء فيها من دراسة طلبات الاعتراض هي غرف تجارة حلب وطرطوس والرقة ودير الزور.

ولفت إلى أن عدد المرشحين المقبولين في غرفة تجارة دمشق ٣٣ مرشحاً وفي غرفة تجارة ريف دمشق ١٣ مرشحاً وفي غرفة تجارة السويداء ٨ مرشحين وفي غرفة تجارة القنيطرة ٧ مرشحين وفي غرفة تجارة حمص ٢١ مرشحاً وفي حماة ٢٢ مرشحاً واللاذقية ١٢ مرشحاً وإدلب ٦ مرشحين والحسكة ١١ مرشحاً، مشيراً إلى أن مرشحي غرف تجارة القنيطرة والسويداء وإدلب واللاذقية نجحوا بالتزكية باعتبار أن عدد المقاعد المخصصة لمجلس الإدارة فيها يساوي أو اقل من عدد المرشحين، في حين أن غرفة تجارة ريف دمشق ستجري المنافسة على المقعد المخصص للدرجة الثالثة في مجلس الإدارة بين مرشحين من الدرجة الثالثة، أما بقية المرشحين وعددهم ١١ مرشحاً فسينجحون بالتزكية من دون انتخابات، أما بالنسبة لغرف تجارة دمشق وحمص وحماة والحسكة فستجري فيها انتخابات باعتبار أن عدد المقبولين أكثر من عدد المقاعد المخصصة لمجلس الإدارة.

وأشار إلى أن موعد الانتخابات في كل غرف التجارة يحدد بعد شهر من صدور القوائم النهائية بأسماء المقبولين للترشح ولن يكون هناك أي تغيير بالمواعيد المحددة للانتخابات.

وحول نسب الاعتراض المقدمة والمقبولة أوضح رئيس لجنة الإشراف العام أن بعض غرف التجارة تم قبول نسبة كبيرة من طلبات الاعتراض المقدمة منها بعد دراستها في حين أن الإشراف الفرعية مثل غرفة تجارة اللاذقية على سبيل المثال، بالمقابل هناك في غرف أخرى نسبة قليلة من طلبات الاعتراض تم قبولها، مبيناً في الوقت نفسه أن نسبة الاعتراضات المقدمة حالياً للجان الإشراف على الانتخابات في غرف تجارة حلب وطرطوس كثيرة.

وأشار إلى أنه ليس للجان الإشراف أي علاقة أو شأن بموضوع الإعلان عن قوائم انتخابية وإجراء تحالفات بين عدة مرشحين وهذا حق للمرشحين وشأن خاص بهم وليس فيه أي مخالفة للقانون، لافتاً إلى أنه بعد دراستها في حين أن الإشراف الفرعية مثل غرفة تجارة اللاذقية على سبيل المثال، بالمقابل هناك من حقهم فوراً البدء بالحملات الانتخابية.